

موائمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية (تصور مقترح)

Aligning Community College Outputs with Labor Market Requirements in Light of the Human Capacity Development Program (Proposed Vision)

إعداد:

الباحثة/ خولة بنت نايف الأحمد

باحثة دكتوراه إدارة تربوية، مسار تعليم عالي، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

Email: alahmadikhoul@gmail.com

الباحثة/ ريم بنت صادق المحمد

باحثة دكتوراه إدارة تربوية، مسار تعليم عالي، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

Email: reemreem@gmail.com

أ.د. حصة بنت سعد العريفي

أستاذ إدارة التعليم العالي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

Email: Arifi-hs@ksu.edu.sa

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لموائمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية، من خلال التعرف على واقع موائمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية، والكشف عن التحديات التي تواجه هذه الكليات في تحقيق الموائمة المطلوبة، وتحديد المتطلبات اللازمة لتحقيق التكامل بين التعليم والتدريب وسوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستند التحليل إلى الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بكليات المجتمع، والتحديات التنظيمية والأكاديمية التي تواجهها، ومبادرات برنامج تنمية القدرات البشرية ذات الصلة بتطوير التعليم التطبيقي. وأظهرت النتائج أن هناك فجوة بين المخرجات الحالية واحتياجات سوق العمل، بسبب هيمنة المناهج النظرية، وضعف التدريب العملي، وغياب الشراكات الفاعلة مع القطاع الخاص. ومن أبرز المتطلبات اللازمة التسريع باستكمال تحويل كليات المجتمع إلى كليات تطبيقية ومنحها استقلالية مالية وإدارية كاملة، تحديث المناهج، تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وإدخال التدريب الإلزامي قبل التخرج. كما أكدت النتائج أهمية متابعة الخريجين، وتفعيل الإرشاد المهني، وإشراك جهات التوظيف في تطوير البرامج، بما يعزز جاهزية الخريجين. وقد خلصت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لموائمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية كما قدمت الدراسة عدد من التوصيات والمقترحات التي من شأنها توفير المتطلبات وتنفيذ التصور والعمل على إجراء المزيد من الدراسات المتصلة بموضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: كليات المجتمع، متطلبات سوق العمل، برنامج تنمية القدرات البشرية.

Aligning Community College Outputs with Labor Market Requirements in Light of the Human Capacity Development Program (Proposed Vision)

Khoulâ Naif AlAhmadi, Reem Sadeq AlMohammed, Prof. Hessah Saad AlArifi

King Saud University, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia

Abstract:

This study aimed to develop a proposed framework for aligning the outcomes of community colleges with labor market requirements in light of the Human Capability Development Program (HCDP). Specifically, the study sought to examine the current state of alignment between community college outcomes and labor market requirements in the Kingdom of Saudi Arabia, identify the challenges hindering these colleges from achieving the desired alignment, and determine the requirements necessary to achieve integration between education, training, and the labor market within the framework of the HCDP. The study employed a descriptive-analytical approach, drawing on relevant literature and previous studies addressing community colleges, their organizational and academic challenges, and HCDP initiatives related to the development of applied education. The findings revealed a gap between current educational outcomes and labor market needs, primarily attributed to the predominance of theoretical curricula, inadequate practical training, and the absence of effective partnerships with the private sector. Key requirements identified included accelerating the completion of the transformation of community colleges into applied colleges, granting them full financial and administrative autonomy, updating curricula, strengthening partnerships with the private sector, and introducing mandatory pre-graduation training. The findings also emphasized the importance of graduate tracking, enhancing career guidance, and involving employers in program development to improve graduates' employability and workforce readiness. The study concluded by presenting a proposed framework for aligning community college outcomes with labor market requirements in light of the HCDP. Furthermore, it provided recommendations and suggestions aimed at fulfilling the necessary requirements, facilitating the implementation of the proposed framework, and encouraging further research on related topics.

Keywords: Community colleges, labor market requirements, human capacity development program.

1. المقدمة:

يؤدي التعليم العالي دوراً مهماً في تطوير المجتمع وتنميته، وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تزويد الطلبة بالخبرات التعليمية، التي تعمل على توجيه سلوكهم، وتزويدهم بالاتجاهات العامة نحو القيم والمهارات التي يرغبها مجتمعهم، ومن ثم تخريج كوادر بشرية مدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة، فهو الاستثمار الحقيقي، بل هو أهم وسيلة لبناء الفرد، وتطوير مجتمعه، كما أنه أفضل أداة لمواجهة المتغيرات الهائلة والتحديات الكبيرة التي تتجدد باستمرار، فالتعليم هو أساس منطلق التقدم وبيدائه.

وتعد المملكة العربية السعودية من الدول التي ركزت واهتمت بالموارد البشرية باعتبارها مصدر دخل قوي للدولة حيث إن خطط التنمية في المملكة اهتمت بالتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر دخل أساسي، واعتبرت العنصر البشري من أهم العناصر لتحقيق التنمية الاقتصادية. لذلك ركزت الخطط على التعليم الجامعي، إلا أن التغيير والنمو الاقتصادي كان أسرع من النمو والتغيير في التعليم الجامعي، مما ترتب على ذلك الخلل بين التخصصات التي تقدمها الجامعات واحتياجات سوق العمل السعودي (باناعة، 2019).

والمرحلة الجامعية تعد مرحلة مهمة في حياة الشباب، حيث يضعون الرؤى الواضحة لمستقبلهم وأهدافهم وطموحاتهم، خاصة التي تتعلق بالجانب العملي والمهني؛ ويبدأ في هذه المرحلة باختيار التخصص المناسب، ومن ثم يبدأ الجد والاجتهاد من أجل الوصول إلى المستوى الذي يحقق الطموح المنشود؛ حيث يؤدي مستوى الطموح دوراً بارزاً في حياة الأفراد؛ ويعد من محددات الشخصية، وهو بمثابة الدافع الذي يوجه السلوك، وهو نتيجة وعي الفرد بذاته وقدراته، ومن خلاله يستطيع تحديد ما يريده وما يتوقعه عن أدائه مستقبلاً (طنطاوي 2022)؛ لذا يحظى التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية باهتمام متزايد؛ حيث يغذي المجتمع باحتياجاته من الكوادر البشرية التي يحتاجها للنهوض بأعباء التنمية في مجالات الحياة المختلفة.

وتعتبر كليات المجتمع من الكليات الرائدة في مجال خدمة المجتمع، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والبرامج المناسبة لاحتياجاتهم. كما أن خدمة المجتمع، ونشر المعرفة والمعلوماتية أحد أهم دعائم المجتمع المعرفي، بالاستناد إلى التكنولوجيا والاتصال ونشر التعليم الحر وتوليد الأفكار، وبناء المعرفة وربط العلم والمعرفة بسوق العمل، وفتح قنوات جديدة للتعليم، وتنمية المهارات والقدرات اللازمة التي يحتاجها الطلبة أثناء عملية التعلم، وتطوير شخصية الطالب الجامعي في ظل متغيرات العصر (Sudhir, 2006)

وتعد الموازنة بين مخرجات التعليم وسوق العمل من التحديات التي تواجه الدول في القرن الحادي والعشرين؛ حيث تشير كل المعطيات إلى ضعف الموازنة بين نواتج التعليم وحاجة سوق العمل المحلي والعالمي ومتطلبات التنمية البشرية والاقتصادية في الوطن العربي والدول النامية. ولقد أصبحت هذه الظاهرة مركبة كثيرة التعقيد؛ فجانبا منها يتعلق بمناهج التعليم الجامعي والتدريب سواء من ناحية المحتوى أو الطرائق. فهي مناهج جامدة أو تتغير ببطء تفوقها سرعة تغير احتياجات التنمية وأسواق العمل (البهنساوي، 2018) حيث أظهرت دراسة الرويثي (2023) أن التحول إلى التعليم التطبيقي يساهم في رفع مستوى جاهزية الخريجين لدخول سوق العمل، ويعزز من فرص التوظيف. وأشارت دراسة العلوي (2019) لأهمية ربط السياسة التعليمية باحتياجات سوق العمل وخطط التنمية وذلك لمعرفة وتحديد التخصصات المطلوبة والمرغوبة في سوق العمل، بإتباع سياسة تخطيط للتعليم متوافقة مع هذه الاحتياجات كما هو معمول به في الدول المتقدمة.

كم أكدت دراسة العبسي (2017) على أهمية الشراكة بين كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل فيما يخص تدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والحرص على متابعة خريجها، وضرورة مواكبة مناهجها لمتطلبات سوق العمل، وان تتسم برامجها بالمرونة لكي تتواءم مع احتياجات سوق العمل وتلبيها.

والحديث عن مواومة التعليم العالي السعودي لمتطلبات سوق العمل لم تكن قضية مطروحة للنقاش عندما كان سوق العمل السعودي يستوعب جميع خريجي مؤسسات التعليم العالي ويضمن لهم الوظيفة المناسبة، إلا أن التغيرات والتحولات التي حدثت في السنوات الأخيرة في المجالات الاقتصادية وسوق العمل السعودي قد جعلت مثل هذه المواومة قضية جوهرية، ويرجع ذلك إلى ضعف المواومة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية الوطنية في المملكة، تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية، وتخريج أعداداً من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى، وإن تحقيق التوافق بين احتياجات سوق العمل وتسهيل مهمة حصول الخريجين الجامعيين على فرص عمل أمر يتطلب ضرورة التنسيق الدائم بين الجامعات السعودية الحكومية والقطاع الخاص بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل (حمزة، 2015). وتحقيقاً لرؤية المملكة العربية السعودية 2030، أطلق الأمير محمد بن سلمان نائب رئيس مجلس الوزراء السعودي يوم 15 سبتمبر 2021، برنامج تنمية القدرات البشرية بهدف تنمية قدرات المواطنين لتأهيلهم في السوق المحلي والعالمي، وأسند إلى البرنامج ستة عشر هدفاً استراتيجياً مباشرة، ترتبط بثلاثة من أهداف رؤية المملكة 2030، وهي تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية، وتمكين حياة عامرة وصحية، وزيادة معدلات التوظيف ويعتمد على ثلاث مجالات وركائز أساسية ستساهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 (البراك، 2024)

حيث تهدف الركيزة الثانية إلى تعزيز القيم والانتماء الوطني، ومكافحة التطرف، وتطوير المهارات المتقدمة لتلبية متطلبات الثورة الصناعية القادمة، من خلال 26 مبادرة متنوعة. تهدف إلى تعزيز مواومة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، من خلال تقييم معدلات التوظيف لبرامج التعليم العالي والتقني، وتحويل كليات المجتمع إلى كليات تطبيقية، وتجسير التحويل بين البرامج التعليمية. كما تشمل المبادرات حملات لتحفيز الالتحاق بالتعليم التقني والمهني، وتقديم التوجيه والإرشاد المهني للطلاب، بالإضافة إلى تطوير برامج الابتعاث الداخلي والخارجي لتحسين الفرص التعليمية. تعزز المبادرات أيضاً الابتكار وريادة الأعمال من خلال تدريب إلزامي قبل التخرج، وبرامج التلمذة الصناعية، وتنمية قدرات ريادة الأعمال. تشمل الجهود تحسين أنظمة تصنيف مؤسسات التعليم العالي، وتطوير الحوكمة، وإشراك جهات التوظيف في تصميم وحدات تعليمية تلبي الاحتياجات الفعلية للسوق. كما تهدف إلى توفير أساتذة ومدرسين ذوي خبرات عملية، وتوسيع برامج تبادل الطلاب، مما يساهم في رفع جودة التعليم وتهيئة الشباب لدخول سوق العمل بكفاءة وفعالية. (برنامج تنمية القدرات البشرية، 2021-2025)

ويمثل برنامج تنمية القدرات البشرية أداة أساسية في معالجة الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، من خلال تطوير المناهج، تدريب هيئة التعليم، تعزيز الشراكات، وتقييم البرامج بشكل دوري تأتي هذه الدراسة للتعرف على مواءمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل وتقديم تصور مقترح لتطوير برامج كليات المجتمع لتتواءم مع متطلبات سوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية.

1.1. مشكلة البحث:

انطلقت تجربة كليات المجتمع في السعودية كاستجابة سريعة للطلب المتزايد على التعليم الجامعي، بهدف توفير قوى عاملة مدربة تلبي احتياجات سوق العمل. حيث شهدت الفترة الماضية نمواً ملحوظاً في عدد كليات المجتمع، حيث تم افتتاح 13 كلية جديدة ضمن خطة التنمية السابعة، التي ركزت على توسيع التعليم العالي وتطوير المناهج، واستمرت الحكومة في إنشاء كليات جديدة، حيث افتتحت سبع كليات خلال خطة التنمية الثامنة، مما أدى إلى توسع كمي ونوعي في البرامج التعليمية. وقد عملت كليات المجتمع على تحديث خططها الدراسية وتقديم برامج بكالوريوس، سعياً للارتقاء بمستوى التعليم والتدريب بما يتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ارتبط التوسع في إنشاء كليات المجتمع في المملكة العربية السعودية بعدد من العوامل الديموغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية حيث شهدت المملكة العربية السعودية ارتفاعا ملحوظا في معدل النمو السكاني انعكس على التركيبة العمرية للسكان لتوصف بأنها تركيبة عمرية شابة تزامن معها تنامي الوعي الاجتماعي والثقافي للمجتمع السعودي بما أدى لتزايد مستمر في الطلب على الخدمات التعليمية، لا سيما التعليم العالي الذي لم تتمكن مؤسساته من استيعاب الراغبين في استكمال تعليمهم الجامعي المديش (2019).

ورغم اهتمام وزارة التعليم بكليات المجتمع إلا أن هناك ضعف في تلبية خريجي تلك الكليات لمتطلبات سوق العمل وتنمية مهارات المستقبل لدى خريجها بما يمكنهم من الحصول على الوظائف المناسبة، حيث أظهرت دراسة الحطاب وحبيب (2016) أن الوظائف الأربع الأولى لكليات المجتمع غير متحققة ومن أهمها وظيفة مساهمة كليات المجتمع السعودية في تلبية احتياجات سوق العمل، كما أظهرت دراسة العتيبي (2024) وجود تحديات تواجه التعليم الجامعي في تنمية مهارات المستقبل، منها: ضعف متطلبات تنمية مهارات المستقبل كالتمويل، والهيئة التدريسية، والمرافق، والمختبرات، ضعف برامج التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس في مجال مهارات المستقبل، ضعف مشاركة الجامعة مع القطاع الخاص في مجال تنمية مهارات المستقبل.

كما أشارت دراسة الزهراني (2023) إلى أن المواءمة بين مخرجات التعليم لكليات المجتمع وسوق العمل في المملكة العربية السعودية تتحقق بدرجة متوسطة وأن كليات المجتمع السعودية تستخدم مقاييس تحقيق المواءمة بمستوى منخفض. وأظهرت دراسة الخليوي (2020) أن أبرز المعوقات التي تواجه برامج كلية المجتمع في حفر الباطن وتحقيق المواءمة بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل تكمن في ارتفاع عدد الطلاب الملتحقين ببرامج الكلية، وقلة الاهتمام بتطوير المناهج بصورة سريعة، وذكرت دراسة الطريف (2019) بأن كليات المجتمع في السعودية تواجه مجموعة من التحديات التي تعيق فعاليتها، منها ضعف التنسيق بين الكليات وسوق العمل، وعدم وضوح أهداف البرامج التعليمية لمستفيدي الكلية، بالإضافة إلى عدم تناسبها مع الاحتياجات التعليمية والتدريبية. كما يشمل ذلك عدم تفرغ بعض الطلاب، وضعف مشاركة أعضاء هيئة التدريس في تخطيط البرامج، مما يؤدي إلى عدم التوازن بين الجانبين النظري والتطبيقي. فيما أشارت دراسة الشمري وحويطي (2018) إلى أن واقع كليات المجتمع يشير إلى اكتمال بنيتها التنظيمية والبشرية، وأنها تتمتع برؤية ورسالة وأهداف واضحة لكن رغم ذلك يظل دورها في تلبية احتياجات سوق العمل من الوظائف التخصصية ضعيفا من خلال متابعة مستوى خريجها، والعمل على توافق تخصصاتها الحالية مع متطلبات سوق العمل؛ فهي لم تستحدث تخصصات علمية وفقا لحاجات سوق العمل المتجددة.

وأظهرت دراسة بدري (2017) أن هناك ضعف الشراكة بينها وبين القطاعات الوطنية العامة والخاصة، وضعف التواصل عبر التدريب الميداني للطلاب مما يسفر عن جمود المنهج وضعف مواكبته لاحتياج سوق العمل، ووجود عجز في الإرشاد الأكاديمي، غياب التوجيه المهني، مما أسهم في اتساع الفجوة وعدم اتزان النسق التعليمي مع النسق الاقتصادي.

وبناءً على المعطيات ونتائج الدراسات السابقة يتضح أن هناك فجوة كبيرة بين مخرجات كليات المجتمع، واحتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية، مما يستدعي الحاجة إلى تقديم تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية.

2.1. أسئلة البحث:

سعت الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما واقع مواءمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية؟
- ما التحديات التي تواجه كليات المجتمع في تحقيق المواءمة مع احتياجات سوق العمل؟

- ما متطلبات موازنة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية؟
- ما التصور المقترح لموازنة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية؟

3.1. أهداف البحث:

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لموازنة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع مخرجات كليات المجتمع ومدى توافقها مع احتياجات سوق العمل.
- الكشف عن التحديات التي تحول دون تحقيق الموازنة الفعالة بين كليات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.
- تحديد متطلبات موازنة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية.
- تقديم تصور مقترح لموازنة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية.

4.1. أهمية البحث:

تتجلى أهمية الدراسة فيما يأتي:

- قد تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية حول العلاقة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، من خلال تقديم إطار علمي يربط بين كليات المجتمع وبرنامج تنمية القدرات البشرية.
- يمكن أن تسهم في توفير أساساً نظرياً للباحثين وصنّاع القرار المهتمين بتحسين جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
- إمكانية الاستفادة من نتائجها في تطوير سياسات وبرامج كليات المجتمع لضمان توافقها مع احتياجات سوق العمل.
- قد تُسهم التوصيات والمقترحات في تحسين ممارسات التدريب والتعليم داخل كليات المجتمع، مما يعزز فرص توظيف الخريجين ويُحسن من جودة القوى العاملة الوطنية.
- تعد الدراسة الأولى -حد علم- الباحثات التي تقدم تصور مقترح لموازنة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية.

5.1. التعريف بمصطلحات البحث:

كليات المجتمع:

جاء تعريف كليات المجتمع في قاموس ويسترن بأنها: "كلية تم إنشاؤها لخدمة المجتمع وفي بعض الأحيان تمول بشكل جزئي من المجتمع، وتركز على الوظيفة المهنية والأكاديمية". (العبيسي، 2017، ص. 159). وتعرف بأنها: "كل مؤسسة تعليمية من مؤسسات التعليم العالي تلي المرحلة الثانوية، تقدم برامج أكاديمية ومهنية وفنية، بحيث تقل الدراسة فيها عن أربع سنوات". (الحبيب والصقري، 2016، ص. 167).

وتعرفها الجمعية السعودية لكليات المجتمع (2018) وفق نظام التعليم العالي في المملكة بأنها: مؤسسة بها عدد من البرامج والتخصصات الدراسية لمدة سنتين أو ثلاث سنوات دراسية على المستوى المتوسط بين المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية، وتمتاز برامج هذه المؤسسة بالشمول والمرونة لتتلاءم مع حاجات الأفراد والمجتمع ومع حاجات خطط التنمية من الكوادر البشرية، ويغلب على برامج الدراسة فيها أن تنتهي بشهادات دون البكالوريوس تسمى درجة المشاركة، وتعادل في المملكة دبلوم الكليات المتوسطة وهي درجة جامعية متوسطة.

وتعرف الباحثات كليات المجتمع إجمالاً بأنها: كليات مجتمع حكومية تتبع وزارة التعليم وتصدر شهادة دبلوم عالي (بعد الثانوية) وتهتم برفد المجتمع بالكوادر الفنية المؤهلة بكافة التخصصات الفنية.

متطلبات سوق العمل:

يعرف سوق العمل بأنه: "جميع قطاعات العمل الحكومي أو الخاص في المملكة العربية السعودية التي تحتاج إلى مخرجات مؤسسات التعليم العالي السعودي من القوى البشرية، التي تبحث عن العمل، مع اختلاف الظروف والمرتبات وساعات العمل. (القرعاوي، 2022، ص. 49).

ويعرف بأنه: "مكان افتراضي ينظم العرض والطلب للوظائف والحرف بما يتناسب مع مستوى وتخصص الخريج، وبما لا يتعارض مع ظروف المجتمع وسياسته العامة". (السيد وآخرون، 2018، ص. 214).

وتعرف متطلبات سوق العمل بأنها: تلبية احتياجات القطاع الحكومي والقطاع الخاص من الكوادر السعودية المؤهلة وتشغيلهم فيها بما يتوافق مع تخصصاتهم وبما يتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة. (العودة والعنبي، ص. 202).

وتعرف إجمالاً بأنها: مجموعة المعايير المحددة التي تتطلبها الوظائف المختلفة في سوق العمل، والتي تشمل الجوانب التقنية والمهنية، استجابة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية، والتي يجب أن تتكيف كليات المجتمع معها، لضمان تخرج طلاب مؤهلين ومجهزين لمواجهة تحديات السوق.

برنامج تنمية القدرات البشرية:

يعرفه (الشلهوب، 2021) بأنه أحد برامج تحقيق رؤية المملكة السعودية 2030، أطلقه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في 15 سبتمبر 2021، بهدف تعزيز تنافسية القدرات البشرية الوطنية محلياً وعالمياً وتلبية لاحتياجات جميع شرائح المجتمع، من خلال مجموعة من المبادرات التي تعزز مهاراته، بما يجعل منه شخصية مهية للتحويلات المحتملة في سوق العمل، إضافة إلى بناء مهارات القدرة على التعلم بصورة مستمرة مما يجعل منه كفاءة متميزة عالمياً.

ويعرف أيضاً بأنه أحد برامج تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م، والذي يسعى لتنمية المهارات الأساسية والمستقبلية، وتطوير قدرات جميع مواطني المملكة العربية السعودية، وترسيخ القيم لديهم، وتنمية المعارف لمختلف الفئات العمرية والمستويات التعليمية؛ سعياً لتلبية متطلبات سوق العمل المستقبلي المحلي والعالمي (برنامج تنمية القدرات البشرية، 2021-2025).

ويعرف إجمالاً في الدراسة الحالية بأنه أحد برامج تأهيل الكوادر الوطنية من خلال تنمية مهاراتهم وقدراتهم لتحقيق متطلبات سوق العمل انطلاقاً من رؤية المملكة 2023 من خلال اكساب طلاب كليات المجتمع لتلك القدرات بما يجعلهم أكثر قدرة على التعامل مع سوق العمل بالمستقبل.

5.1. حدود البحث:

الحدود الموضوعية: اقتصرَت الدراسة على تقديم تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية.

الحدود المكانية: اقتصرَت هذه الدراسة على كليات المجتمع بالمملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة في العام 1446هـ.

2. الإطار النظري:

يجيب الجزء النظري على الأسئلة الفرعية الثلاثة التي تنص على ما واقع مواومة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية؟ ما التحديات التي تواجه كليات المجتمع في تحقيق المواومة مع احتياجات سوق العمل؟ ما متطلبات مواومة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية؟ على النحو التالي:

- واقع مواومة كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية

بدأت تجربة التعليم المتوسط في أواخر التسعينيات الهجرية، حيث أطلق عليها اسم الكليات المتوسطة، نظرًا لطبيعة برامجها التي تقدم تأهيلاً يقع بين المرحلة الثانوية والجامعية، وكان أحد الدوافع الأساسية لإنشاء هذه الكليات هو الحاجة إلى تأهيل الأيدي الماهرة وشبه الماهرة، مما يساهم في تلبية احتياجات سوق العمل المحلي، وقد أدى عزوف الشباب عن المعاهد المهنية غير المرتبطة بالجامعات إلى تعزيز الحاجة إلى هذه الكليات، نظرًا لارتباطها بالنظام الجامعي والتوظيفي، بالإضافة إلى التباين الجغرافي في احتياجات سوق العمل السعودي، وبدأت وزارة المعارف بإنشاء كليتين متوسطتين في مكة والرياض عام 1396-1397 هـ (1976م) لتخريج معلمي المرحلة الابتدائية، ثم تزايد الاهتمام بهذا النوع من التعليم لئتم افتتاح أولى كليات المجتمع في حائل وتبوك وجازان عام 1419 هـ (1998م)، بحيث ارتبطت تنظيميًا بالجامعات. وقد استمر النمو السريع لكليات المجتمع في المملكة، حيث تم إنشاء كلية المجتمع في حفر الباطن عام 1420 هـ (1999م)، تلتها ثلاث عشرة كلية أخرى، ليصل العدد الإجمالي إلى خمسين كلية مجتمع، مما جعلها جزءًا مهمًا من منظومة التعليم العالي في المملكة (الحطاب والحبیب، 2016).

وقد استقت المملكة العربية السعودية نظام كليات المجتمع الأمريكية في مفهومه ومساراته ووظائفه والدرجات التي يمنحها رغم اختلافها عنه في مبررات النشأة؛ حيث كانت بداية ظهورها لحل مشكلة القبول والاستيعاب بالتوسع في قبول الطلاب، وتلبية احتياجات المجتمع من الكفاءات المهنية والفنية والتقنية، فقامت المملكة العربية السعودية بإنشاء كليات المجتمع التي سميت في السابق بالكليات المتوسطة باعتبارها أحد المسارات الأساسية لتنويع مخرجات التعليم العالي، وتحقيق أهدافه، في ضوء متطلبات التنمية (الطريف، 2019).

ولم يكن تحقيق المواومة بين مخرجات التعليم وسوق العمل قضية ملحة في الفترات السابقة عندما كان سوق العمل السعودي يستوعب جميع الخريجين الجامعيين، إلا أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المملكة في السنوات الأخيرة جعلت من هذه القضية أولوية وطنية وتعكس الإحصائيات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء (2019) وجود تحديات في مواومة المخرجات التعليمية مع متطلبات سوق العمل، حيث بلغ معدل البطالة بين السعوديين 12.5% في الربع الأول من عام 2019، بواقع 6.6% بين الذكور و31.7% بين الإناث، بينما بلغ عدد المشتغلين 12.77 مليون فرد، منهم 3.11 مليون سعودي فقط. وتسعى رؤية المملكة 2030 إلى تقليل معدل البطالة إلى 7% من خلال توظيف القطاعات الاقتصادية وتعزيز المواومة بين التعليم وسوق العمل. (القرعوي، 2022).

- التحديات التي تواجه كليات المجتمع في تحقيق المواومة مع احتياجات سوق العمل

النظم التعليمية لا تستجيب بسهولة لمتغيرات سوق العمل ولا تقدم لخريجها برامج إرشادية توجههم لتلبية حاجاتها، كما إنها عاجزة عن توفير مهارات تساعد على مواجهة البطالة حيث لا توجد برامج للتدريب أو إعادة التأهيل مما يترتب عليه انخفاض إنتاجية الفرد العامل في التخصصات التي يرغبها سوق العمل وتحتاجها خطط التنمية، ولذلك يواجه التعليم العالي بشكل عام في المملكة مجموعة من التحديات الرئيسية التي تعوق مواومته مع احتياجات سوق العمل. حيث تشمل هذه التحديات المهمة المزدوجة التي تتطلب توازن توفير مقاعد للطلاب مع مواومة المخرجات مع متطلبات التنمية. كما يواجه صعوبة في مواكبة التغيرات السريعة في السوق، مما

يعكس قصور التخطيط العلمي الذي يؤثر سلبيًا على تنمية الموارد البشرية إلى جانب ضعف الطاقة الاستيعابية وكفاءة الأداء، مما يؤدي إلى تخريج أعداد من الطلاب لا يحتاجها السوق، ووجود فجوة واضحة بين التخصصات المتاحة واحتياجات السوق، حيث تهيم التخصصات النظرية على العملية، وضعف التواصل مع القطاع الخاص، ونقص البيانات الدقيقة حول احتياجات السوق، مما يعيق التخطيط الفعال. كما أن أساليب التدريس التقليدية تؤثر على جاهزية الخريجين، في حين أن تدني الإنفاق على التخصصات العلمية يحد من تطوير هذه المجالات. تضاف إلى هذه التحديات ضعف كفاءة المخرجات وعدم قدرة التعليم العالي على تزويد السوق بكوادر مؤهلة، بالإضافة إلى قصور التدريب على أخلاقيات العمل وقلة خدمات الإرشاد والتوجيه، مما يؤدي إلى عدم توجيه الطلاب بشكل فعال نحو التخصصات المطلوبة (القرعاوي، 2022).

كما أن كليات المجتمع تواجه معوقات متعددة منها عدم وضوح هويتها وضعف نظمها التعليمية غير التطبيقية، وبرامجها المكررة، وضعف ارتباطها بالقطاع الخاص، إضافة لمعوقات تتصل بالهيكلية والمدخلات والمخرجات، مما يهدد كفاءة الإنفاق ورأس المال البشري (المفيز، 2023).

وذكر خياط ويامادا (2019) أن من أهم مشكلات سوق العمل السعودي هو ارتفاع نسبة البطالة لدى الجنسين، ويعود السبب في ذلك إلى عدة عوامل، منها الاعتماد الكبير على العمالة غير السعودية ذات الأجور الرخيصة، وهذا خاضع لظروف العرض والطلب في هذا السوق. كما أن هناك ضعفًا في الاستثمار في القطاعات الجاذبة للسعوديين ذوي التأهيل المتوسط والعالي في القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، تسهم الثقافة السائدة في تقليل نسبة مشاركة الإناث في هذا السوق مقارنة بالذكور. وأخيرًا، يعاني سوق العمل من عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات السوق، مما يزيد من تفاقم مشكلة البطالة.

كما أشار أحمد (2017) أن سبب الفجوة الكبيرة بين المنظومة الجامعية وسوق العمل هو نوعية التعليم، وضعف المنتج الجامعي، ولا أدل على ذلك من بطالة الخريجين وضعف مؤهلات الكثير منهم، وعدم التحكم الجيد في المهارات العصرية التي يتطلبها عالم الأعمال، ومن جهة أخرى يلاحظ أن خريج الجامعة تصاحبه الكثير من السلبيات التي تطبع سلوكه العام والتي أصبحت تمثل عقبة أمام أدائه منذ تخرجه والبحث عن العمل.

وتشير نتائج الدراسات الحديثة إلى وجود فجوة بين مخرجات كليات المجتمع ومتطلبات سوق العمل في المملكة مقارنةً بنظيراتها في الدول الأخرى. فقد وجدت دراسة الزهراني (2023) أن كليات المجتمع الأمريكية تحقق مستوى عالٍ من المواءمة بين مخرجاتها وحاجات سوق العمل، بينما تمارس كليات المجتمع السعودية هذه المواءمة بمستوى متوسط. كما أظهرت الدراسة أن مجالات التعلم القائم على العمل وجمع البيانات حول احتياجات سوق العمل كانت من أضعف المجالات في كليات المجتمع السعودية.

وأظهرت دراسة البلوي (2020) أن هناك عددًا من المعوقات تواجه كليات المجتمع منها:

- عدم إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص للمشاركة الفعالة في تطوير المناهج.
 - غياب التنسيق والتعاون بين القطاع الخاص والكليات.
 - عدم استعانة الكليات بالخبرات والكفاءات البشرية المتاحة لدى القطاع الخاص.
 - محدودية الدراسات التي تقوم بها الكليات للتعرف على احتياجات ومتطلبات سوق العمل.
 - وجود فجوة مرتفعة بين المهارات التي يتلقاها الخريج وبين المتطلبات المهنية اللازمة لسوق العمل
- كما أن كليات المجتمع السعودية تواجه صعوبات تتركز في ضعف التنسيق بين كليات المجتمع وسوق العمل. وعدم وضوح أهداف البرامج لمنسوبي الكلية. وعدم تناسبها مع الاحتياجات التعليمية والتدريبية، وعدم تفرغ نسبة من الدارسين، إضافة لضعف مشاركة

أعضاء هيئة التدريس في تخطيط البرامج، إضافة لضعف التوازن بين الجانبين النظري والتطبيقي، وقصور أساليب ووسائل التدريس، ونقص الإمكانيات والتجهيزات اللازمة (الطريف، 2019)

وأكدت دراسة الشمري وحويطي (2018)، أن رغم امتلاك كليات المجتمع بنية تحتية متطورة ورؤية واضحة، فلا تزال هناك فجوة بين تخصصاتها الحالية ومتطلبات سوق العمل، إذ لم يتم استحداث تخصصات علمية تلبي احتياجات السوق المتغيرة. ويتضح من خلال ما سبق أن كليات المجتمع تواجه تحديات كبيرة تتمثل في ضعف ارتباط برامجها بمتطلبات سوق العمل وضعف الفرص الوظيفية لخريجها وعدم امتلاك الخريجين لمهارات القرن الحادي والعشرين التي تتطلبها وظائفها، ولذلك يتحتم على تلك الكليات تطوير برامجها وآليات الالتحاق بها والاستفادة من رؤية المملكة 2030 وبرنامج تنمية القدرات البشرية باعتبارهما مصدرًا رئيسًا لتطوير برامج تلك الكليات.

- برنامج تنمية القدرات البشرية

في إطار اهتمام المملكة بتطوير القدرات البشرية، تم إنشاء برنامج تنمية القدرات البشرية كأحد البرامج المساهمة في تحقيق رؤية السعودية 2030. أطلقه ولي العهد، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، في عام 1443هـ/2021م. يمثل البرنامج استراتيجية وطنية تستهدف تعزيز تنافسية القدرات البشرية الوطنية محليًا وعالميًا، من خلال تحسين استعداد المواطنين لسوق العمل الحالي والمستقبلي. يركز البرنامج على تعزيز القيم، وتطوير المهارات الأساسية ومهارات المستقبل، وتنمية المعرفة، ويشمل إعداد وتأهيل القدرات البشرية منذ مرحلة الطفولة المبكرة حتى التعلم مدى الحياة، مع توظيف الوظائف عالية المهارات عبر تأهيل وتدريب المواطنين (برنامج تنمية القدرات البشرية، 2021). ولتحقيق أهداف برنامج تنمية القدرات البشرية تم اعتماد مجالات وركائز أساسية من خلالها سوف تحقق أهداف رؤية المملكة 2030، وتتمثل في التالي: (البراك، 2024)

1 - **مجال التعليم:** أهتم البرنامج بتطوير أساس تعليمي متين بداية من مجال رياض الأطفال وسعى في التوسع في ذلك، بجانب رفع كفاءة المنظومة التعليمية والمعلمين على نحو يساهم في سد الفجوة ونواتج التعلم؛ لتمكين الطلاب من المشاركة والتفوق في المنافسات الدولية، كما اهتم بمجال التعلم للطلاب من ذوي الإعاقة وعمل على توفير الرعاية والبيئة التعليمية المناسبة لهم؛ حيث تستقطب مؤسسة الملك عبد العزيز حوالي (54) ألف طالب وتأهيلهم للمشاركة في المسابقات الدولية والنوادي الإبداعية، والعمل على وضع برامج تعليمية تساعد الطلاب في إتقان لغة أجنبية واحدة على الأقل بطلاقة، وتوسع في مجال التدريب الإلزامي للطلاب لمدة ستة أشهر قبل التخرج.

2 - **مجال سوق العمل:** أهتم البرنامج برفع مؤشرات التوظيف بعد التخرج والعمل على تعزيز ثقافة التعلم مدى الحياة، وتمكين كبار السن من المشاركة في الأعمال التطوعية؛ للارتقاء بالاقتصاد الوطني وتحقيق التميز عالميًا.

ويقدم برنامج تنمية القدرات البشرية العديد من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى تحقيق مواءمة مخرجات كليات المجتمع مع سوق العمل ومن أهمها: (برنامج تنمية القدرات البشرية، 2021).

- تقييم معدلات التوظيف لبرامج التعليم العالي: ويهدف هذا البرنامج إلى مراجعة البرامج الأكاديمية بناءً على معدلات التوظيف في السنوات الأخيرة. يتضمن ذلك تقديم توصيات بشأن إيقاف القبول في بعض البرامج أو تعديل عدد المقاعد الدراسية وفقًا لاحتياجات سوق العمل المستقبلي، بالتنسيق مع وحدة استشراف العرض والطلب.

- تقييم معدلات التوظيف لبرامج التدريب التقني والمهني: وتركز هذه المبادرة على مراجعة برامج التدريب التقني والمهني بناءً على معدلات التوظيف، مع تقديم توصيات بشأن تعديل أو إلغاء بعض البرامج. ويتم تحديد المقاعد التدريبية السنوية بالتنسيق مع وحدة استشراف العرض والطلب.

- تحويل كليات المجتمع إلى كليات تطبيقية: تهدف هذه المبادرة إلى تحويل كليات المجتمع إلى كليات تطبيقية تتضمن برامج علمية وتطبيقية تتماشى مع احتياجات سوق العمل، مع التركيز على الاحتياجات المنطقية.
- تجسير التحويل بين برامج التدريب التقني والمهني وبرامج التعليم العالي: تم وضع سياسات لتسهيل التنقل بين البرامج التعليمية والتدريبية، مما يتيح للطلاب الالتحاق بسوق العمل في وقت مبكر مع إمكانية مواصلة التعليم وفق معايير محددة.
- تنفيذ برنامج الدرجة العلمية المخصصة ذاتيًا: يتيح هذا البرنامج للطلاب تصميم درجاتهم العلمية حسب ميولهم ورغباتهم، مما يعزز من اكتساب المهارات المناسبة لسوق العمل.
- حملات لتحفيز الالتحاق بالتعليم التقني والمهني: تتضمن هذه المبادرات إطلاق حملات تسويقية لزيادة جاذبية التعليم التقني والمهني وتغيير الصورة السلبية حول البرامج المهنية.
- شراكات البحث والابتكار: تهدف هذه المبادرة إلى تطوير استراتيجية للاستثمار في البحث والابتكار من خلال الشراكات بين القطاع الخاص والجامعات، مما يوجه استثمارات البحث نحو المجالات ذات الأولوية.
- استقطاب مؤسسات التعليم العالي والمهنية العالمية للمملكة: يتم وضع إطار لجذب مؤسسات التعليم العالمية الرائدة لفتح فروع لها في المملكة أو إنشاء شراكات مع المؤسسات المحلية.
- **متطلبات موازنة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية**
- تتطلب موازنة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية اتباع عدة آليات فعالة، منها: جمع بيانات دقيقة حول احتياجات سوق العمل من خلال تطوير نظام معلومات شامل لتحليل القوى العاملة واحتياجاتها التدريبية، وتعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية مثل وزارة التعليم العالي ووزارة الخدمة المدنية ومجلس القوى العاملة، بالإضافة إلى الغرف التجارية والقطاع الخاص، لإنشاء نظام متكامل لتصنيف وتقييم الوظائف المتاحة. كما يجب على مؤسسات التعليم العالي تحديد التخصصات المطلوبة وإعادة هيكلة المناهج لتلبية تلك الاحتياجات، واستحداث تخصصات جديدة تتماشى مع حركة التنمية، مع دمج التخصصات الأقل طلبًا دون إلغائها بالكامل، وضرورة تبسيط إجراءات تحويل الطلاب إلى التخصصات المطلوبة، وتكثيف الإرشاد الأكاديمي لضمان توجيه الطلاب إلى التخصصات المناسبة لميولهم استعداداتهم، والتركيز على الجوانب العملية في المناهج الأكاديمية، وتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس من خلال برامج تدريبية متكاملة. تقليص الفجوة التقنية بين التقنيات المستخدمة في سوق العمل وما يتم تدريسه في الجامعات، وتشجيع التعاون مع القطاع الخاص من خلال مشاريع تدريبية مشتركة. كما يجب توجيه الطلاب في المرحلة الثانوية من خلال برامج إرشاد مهني لمساعدتهم في اختيار المسارات التعليمية المناسبة، وتطوير المهارات المطلوبة مثل المهارات القيادية والتنظيمية، ومهارات الاتصال، والتفكير الإبداعي وحل المشكلات، واستخدام الحاسوب. (القرعاوي، 2022)
- وفي ضوء استقراء الباحثين لبرنامج تنمية القدرات البشرية ومبادراته، فإن متطلبات موازنة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل تشمل عدة جوانب رئيسية، منها: (برنامج تنمية القدرات البشرية، 2021).
- **استكمال تحويل كليات المجتمع إلى كليات تطبيقية:** كي تتماشى مع احتياجات سوق العمل، واستحداث برامج علمية تطبيقية متوافقة مع متطلبات سوق العمل، وتحديث المناهج الدراسية لضمان توافقها مع الاحتياجات المنطقية.
- **تطوير البرامج التدريبية والمهنية:** من خلال مراجعة برامج التدريب التقني والمهني باستمرار وفقًا لمعدلات التوظيف واحتياجات سوق العمل، ووضع حلول وبرامج تدريبية تلبي احتياجات سوق العمل المستقبلية، وإيقاف أو تعديل بعض البرامج غير المتوافقة مع احتياجات سوق العمل.
- **تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص:** من خلال توسيع نطاق الشراكة بين كليات المجتمع والقطاع الخاص لضمان الموازنة مع

احتياجات السوق، وتطوير آليات لحوكمة البرامج التعليمية والتدريبية بالتنسيق مع القطاع الخاص، وإشراك جهات التوظيف في تصميم المناهج وتوفير فرص تدريب للطلاب.

- توفير إرشاد مهني مبكر للطلاب: بتطوير برامج التوجيه والإرشاد المهني بدءاً من التعليم العام، لتوجيه الطلاب نحو التخصصات المطلوبة في سوق العمل، وتعزيز دور المرشدين المهنيين في توجيه الطلاب نحو المسارات التعليمية التي تلبي احتياجات السوق.
- تعزيز التدريب العملي والتجارب التطبيقية: بتطبيق برامج تدريب إلزامية لمدة 6 أشهر قبل التخرج لتمكين الطلاب من اكتساب الخبرات العملية وتطوير برامج التلمذة الصناعية (Apprenticeship) بالتعاون مع جهات التوظيف.
- تحسين جاهزية الشباب لدخول سوق العمل: بتوسيع نطاق برامج التدريب المهني لتوفير المهارات المطلوبة في سوق العمل، وتطوير أنظمة اعتماد المهارات وإصدار شهادات معترف بها لسد الفجوة بين التعليم الأكاديمي ومتطلبات السوق
- قياس العرض والطلب في سوق العمل: من خلال إنشاء وحدة وطنية لاستشراف احتياجات سوق العمل وتحديد المقاعد السنوية بناءً على متطلبات السوق، وتحليل معدلات التوظيف ومخرجات التعليم لضمان توافقها مع متطلبات السوق المتغيرة

3. الدراسات السابقة:

1.3. الدراسات العربية:

- دراسة البراك (2024) "واقع تحقيق بعض مبادرات برنامج تنمية القدرات البشرية في كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع بجامعة الملك سعود": هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تحقيق بعض مبادرات برنامج تنمية القدرات البشرية في كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع بجامعة الملك سعود، باستخدام المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي، من خلال أداة الاستبانة؛ التي طبقت على القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع بجامعة الملك سعود بعينة بلغت (130) فرداً، وكشفت النتائج أن واقع تحقيق بعض مبادرات برنامج تنمية القدرات البشرية في كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع بجامعة الملك سعود بشكل عام جاءت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.28)، وفيما يتعلق بترتيب كل عبارة من العبارات الدالة على واقع تحقيق بعض مبادرات برنامج تنمية القدرات البشرية في كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع من وجهة نظر عينة الدراسة، فقد جاءت (6) عبارات بدرجة عالية وبنسبة 38% من مجموع رء العبارات، وجاءت باقي العبارات وعددها (10) بدرجة متوسطة وبنسبة (62)، وتراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات الدالة على واقع تحقيق بعض مبادرات برنامج تنمية القدرات البشرية في الكلية من وجهة نظر عينة الدراسة من (2.76 3.85). وجاء في المرتبة الأولى العبارة رقم (3) والتي نصها "تغرس القيم الوطنية" بمتوسط حسابي بلغ (3.85)، وانحراف معياري (0.75) وبدرجة موافقة عالية، وجاء في المرتبة الثانية العبارة رقم (1) والتي نصها "تتبنى رؤية واضحة" بمتوسط حسابي (3.76) وانحراف معياري (0.70)، ودرجة موافقة عالية، وجاء في المرتبة قبل الأخيرة العبارة رقم (10) والتي نصت على "تعقد دورات تدريبية إلزامية للطلبة قبل التخرج" بمتوسط حسابي بلغ (2.85) وانحراف معياري قدره (0.85) ودرجة موافقة متوسطة، وجاء في المرتبة الأخيرة العبارة رقم (9) والتي نصت على "تعزز التوسع في برامج التبادل الطلابي" بمتوسط حسابي بلغ (2.76) وانحراف معياري قدره (0.90) ودرجة موافقة متوسطة. ومن ثم خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات استندت على أبحاث علمية سابقة، ومجموعة من المنطلقات.

- دراسة العتيبي (2024) "دور التعليم الجامعي في تنمية مهارات المستقبل لدى الطلبة في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية: جامعة شقراء أنموذجاً": هدفت إلى التعرف على واقع دور التعليم الجامعي في تنمية مهارات المستقبل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة شقراء، والكشف عن التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في تنمية مهارات المستقبل من وجهة نظرهم، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة، ثم قننت وطبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس

بجامعة شقراء بلغت (72) عضو هيئة تدريس، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن التعليم الجامعي بجامعة شقراء يقوم بدوره في تنمية مهارات المستقبل بدرجة كبيرة؛ حيث جاءت مهارات التفكير العليا في المرتبة الأولى، يليها المهارات العاطفية والاجتماعية، ثم المهارات البدنية والعملية، وكشفت عن وجود تحديات تواجه التعليم الجامعي في تنمية مهارات المستقبل، منها: ضعف متطلبات تنمية مهارات المستقبل كالتمويل، والهيئة التدريسية، والمرافق، والمختبرات، ضعف برامج التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس في مجال مهارات المستقبل، ضعف مشاركة الجامعة مع القطاع الخاص في مجال تنمية مهارات المستقبل.

- دراسة القحطاني (2023) "تنمية القدرات البشرية لمختصي الخدمة الاجتماعية في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية: دراسة مطبقة على أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن": هدفت إلى التعرف على تنمية القدرات البشرية لمختصي الخدمة الاجتماعية في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية 2030 واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأخذ عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن والبالغ عددهن 49 عضوه، ولجمع البيانات صممت الباحثة استبياناً إلكترونياً كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على القيم التي يجب أن تتوفر لدى الأخصائي الاجتماعي لتنمية القدرات البشرية، ومن أبرز تلك القيم (تعزيز قيم الوسطية والتسامح، وكذلك تعزيز قيم المساواة بين أفراد المجتمع ومعارضة التمييز، إضافة إلى تعزيز قيم الإتقان والانضباط). كما أن هناك موافقة بين أفراد الدراسة على المهارات المستقبلية اللازمة لتنمية قدرات الأخصائي الاجتماعي للتكيف مع المتطلبات المتغيرة لسوق العمل الحالي والمستقبلي، حيث تأتي مهارات التفكير العليا بالمرتبة الأولى، يليها المهارات الاجتماعية والعاطفية، وفي الأخير تأتي المهارات العملية والبدنية كأقل المهارات المستقبلية اللازمة لتنمية قدرات الأخصائي الاجتماعي للتكيف مع المتطلبات المتغيرة لسوق العمل الحالي والمستقبلي. كما أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على الأنشطة التي تعزز ريادة الأعمال والتعليم المستمر للخدمة الاجتماعية.

- دراسة الزهراني (2023) "المواءمة بين مخرجات التعليم لكليات المجتمع وسوق العمل: مقارنة في الممارسات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية": هدفت إلى التعرف على درجة المواءمة بين مخرجات التعليم لكليات المجتمع السعودية والأمريكية وحاجات ومتطلبات سوق العمل والمقارنة بينهما وذلك في ضوء الممارسات والمجالات والأنشطة والمقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار لتحقيق التوافق المستهدف. ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وإعداد استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات. ولقد تم في الدراسة الحالية الوصول إلى عينة عشوائية بلغت (628) فرداً من كليات المجتمع السعودية (=306N) والأمريكية (=322N). ولقد توصلت الدراسة إلى تفوق كليات المجتمع الأمريكية في درجة تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات ومتطلبات سوق العمل على نظيراتها السعودية، حيث إن كليات المجتمع السعودية تقوم بالممارسات المتعلقة بتحقيق هذه المواءمة بمستوى متوسط، في حين تمارسه الكليات الأمريكية بمستوى عال. كما أظهرت النتائج أن أنشطة التعلم القائم على العمل، وجمع البيانات والتحقق من صحة احتياجات أصحاب المصلحة الرئيسيين كانتا الأدنى من بين المجالات والأنشطة ذات العلاقة بعملية المواءمة في كليات المجتمع السعودية. كما أظهرت النتائج أن كليات المجتمع السعودية تستخدم مقاييس تحقيق المواءمة بمستوى منخفض مقارنة بكليات المجتمع الأمريكية التي تستخدم هذه المقاييس بمستوى عال. وفي ضوء هذه النتائج، فقد أوصت الدراسة بمجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تسهم في تحسين واقع المواءمة موضوع الدراسة.

- دراسة الخليوي (2020) "المواءمة بين مخرجات المجتمع وسوق العمل في المملكة العربية السعودية: كلية المجتمع في حفر الباطن أنموذجاً": هدفت إلى تقديم تصور مقترح لتحقيق المواءمة بين مخرجات كليات المجتمع واحتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي الوصفي، ولأغراض جمع البيانات أعدت استبانة، توفرت لها دلالات صدق وثبات مقبولة، وتكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية خدمة المجتمع في حفر الباطن، والبالغ عددهم

(32) عضو هيئة تدريس، وتم الحصول على (26) استجابة، وقد طبقت الدراسة خلال العام الدراسي (1439هـ) الموافق (2018م) وكانت أبرز النتائج أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة على وجود توازن بين المقررات النظرية والتطبيقية، وأن البرامج في كلية المجتمع بحفر الباطن جاءت لتلبي احتياجات سوق العمل المتجددة، أما أبرز المعوقات التي تواجه برامجها في تحقيق المواءمة بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل فتكمن في ارتفاع عدد الطلاب الملتحقين ببرامج الكلية، وقلة الاهتمام بتطوير المناهج بصورة سريعة. ومن ثم خرجت الباحثة بتصور مقترح من نتائج الدراسة الحالية يشتمل على: (منطلقات، مبررات، أهداف، آليات التنفيذ، متطلبات ومعوقات التنفيذ).

- دراسة العلوي (2019) "دور السياسة التعليمية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل: أسباب الفجوة والحلول": سعت إلى التعرف على دور السياسة التعليمية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل: أسباب الفجوة والحلول. انقسم البحث إلى عدة عناصر، تناول العنصر الأول المقصود بمواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل، وعرض الثاني العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، وأوضح الثالث مكانة ملائمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل في السياسة التعليمية، واستعرض الرابع واقع تنفيذ مبادئ السياسة التعليمية المتعلقة بمواءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل، وأظهر الخامس أسباب عدم المواءمة لمخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفق ما جاء في السياسة التعليمية، اختتم البحث بالإشارة إلى العنصر السادس الحلول والمقترحات التي تساعد في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ومنها ضرورة ربط السياسة التعليمية باحتياجات سوق العمل وخطط التنمية وذلك لمعرفة وتحديد التخصصات المطلوبة والمرونة في سوق العمل، ويتم بإتباع سياسة تخطيط للتعليم متوافقة مع هذه الاحتياجات كما هو معمول به في الدول المتقدمة

- دراسة باناعمة (2019) "المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030: دراسة تحليلية": هدفت إلى وصف وتحليل المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030. ولتحقيق هذا الهدف الرئيس اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في جمع البيانات والمعلومات من الدراسات السابقة والإحصاءات المنشورة ذات العلاقة، وتوصلت الدراسة إلى الكشف عن الواقع الحالي لمخرجات التعليم الجامعي السعودي، وتحديد الأسباب التي أدت إلى ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل، ومعرفة أهم المبادرات التي قامت بها وزارة التعليم السعودي لسد الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل مع الكشف على أهم المتطلبات اللازمة لذلك. وخلصت الدراسة إلى تحديد أهم التخصصات الجامعية التي تتوافق مع متطلبات رؤية المملكة 2030.

- دراسة البهنساوي (2018) "المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل: دراسة على عينة من الخريجين بالحضر": سعت إلى رصد ظاهرة الخريجين كمأ ونوعاً في محاولة لوضع سيناريوهات لحلول مقترحة لهذه المشكلة، وذلك من خلال عملية تحليل للواقع المرتبط بالمؤسسات التعليمية وسوق العمل وقياس لمخرجات التعليم والمهارات اللازمة لسوق العمل، أملى أن تسهم هذه الدراسة في عملية توجيه علمي لكل من صانع القرار والمؤسسات التعليمية وسوق العمل والخريج، وتقديم حلول واقعية في هذا المضمار

- دراسة الشمري وحويطي (2018) "دور كليات المجتمع بجامعة الجوف في تلبية احتياجات سوق العمل: الواقع والتطلعات": اهتمت بالتعرف على واقع كليات المجتمع بجامعة الجوف، والوقوف على دورها في سد احتياجات سوق العمل، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي؛ حيث تم تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) بعد التأكد من صدقها وثباتها على جميع أفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب وعينة من مسؤولي التوظيف في القطاع الخاص بمجموع قدره (1053) استبانة، تم استعادة (618) استبانة، منها (426) استبانة مكتملة وصالحة للتحليل. كشفت نتائج الدراسة أن واقع كليات المجتمع يشير إلى اكتمال بنيتها التنظيمية والبشرية؛

فقد أكد أعضاء هيئة التدريس امتلاكها معامل وتجهيزات متطورة، وتقنيات اتصال حديثة، وأنها تتمتع برؤية ورسالة وأهداف واضحة، كما أكد أعضاء هيئة التدريس أهمية توفير مقررات متنوعة ومتطورة، وتطبيق نظم ومعايير الجودة الشاملة، ووضع خطط تطويرية متكاملة، كما رأى الطلبة أنها توفر المختبرات التي تساعد على اكتساب المهارات العلمية، وتوفر لهم العديد من الأنشطة، والإرشاد الأكاديمي، بينما تمثل دور كليات المجتمع من وجهة نظر مسؤولي التوظيف في السعي لتلبية احتياجات سوق العمل من خلال متابعة مستوى خريجها، والعمل على توافق تخصصاتها الحالية مع متطلبات سوق العمل؛ لأنها لا تلي احتياجات سوق العمل من الوظائف التخصصية، ولم تستحدث تخصصات علمية وفقا لحاجات سوق العمل المتجددة. قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لتحسين واقع كليات المجتمع منها تفعيل دور كليات المجتمع في جامعة الجوف لتلبية احتياجات سوق العمل وتعرف احتياجاته ومتطلباته.

- دراسة العبسي (2017) "تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل في ضوء الواقع الحالي لها": هدفت إلى التعرف على واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع وأرباب العمل ومتخرجي كليات المجتمع، والتعرف على نماذج عالمية ناجحة لكليات المجتمع في الدول المتقدمة، وإعداد تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأجريت الدراسة على خمس كليات مجتمع (صنعاء- عدن- سيئون- عبس- يريم)، وطبقت الاستبانة كأداة للدراسة لجمع البيانات على عينة من (858) مشاركاً من قيادات كليات المجتمع، وأعضاء هيئة تدريس ومتخرجين، وأرباب عمل، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: في مجال واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية وفيما يتعلق بمواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل، تبين وجود ضعف في الشراكة بين كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل فيما يخص تدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ووضع مناهج الكليات، كما أن كليات المجتمع لا تحرص على متابعة خريجها، وهناك ضعف مواكبة مناهجها لمتطلبات سوق العمل، كما أن برامج كليات المجتمع لا تتسم بالمرونة لكي تتواءم مع احتياجات سوق العمل وتلبيها.

- دراسة بدري (2017) "متطلبات سوق العمل السعودي من تخصصات تقنية المعلومات بين الواقع وتحديات التعليم العالي: دراسة تحليل مضمون ": اهتمت بالتعرف على القضايا الشائكة في تحدي مخرجات التعليم العالي في تخصص مجال المعلوماتية، ومدى ملائمتها لمتطلبات سوق العمل، وارتكز البحث على مراجعة الإحصاءات وتحليل مضمون 14 دراسة بهدف معرفة أهم التحديات في سد فجوة سوق العمل عامة وفي مجال المعلوماتية خاصة، والكشف عن احتياجات سوق العمل، وتقديم الحلول المقترحة لمعالجة الفجوة بين المؤسسات. وتوصل البحث لنتائج أهمها أن تحديات التعليم العالي تتمثل في ضعف الشراكة بينها وبين القطاعات الوطنية العامة والخاصة، وضعف التواصل عبر التدريب الميداني للطلاب مما يسفر عن جمود المنهج وضعف مواكبته لاحتياج سوق العمل، وجود عجز في الإرشاد الأكاديمي، وغياب التوجيه المهني، مما أسهم في اتساع الفجوة وعدم اتزان النسق التعليمي مع النسق الاقتصادي. وأوصى البحث بأهمية التوسع في مجال تخصص المعلوماتية بجميع الجامعات، ورفع نسبة القبول للكليات العلمية والتطبيقية، فضلاً عن الارتقاء بوحدة الإرشاد الأكاديمي والتوجيه المهني في جميع الجامعات، والحرص على شراكة التعليم العالي مع قطاعات العمل الخدمية المختلفة لضمان تدريب وتوظيف الخريجين، وتجويد المنهج الجامعي.

2.3. الدراسات الأجنبية:

- دراسة كامبيرون وجاني (Cameron Sublett, 2021 و Janae Tovar) **Community College Career and Technical Education and Labor Market Projections: A National Study of Alignment** : سعت هذه الدراسة إلى تحديد مدى توافق التخصصات الرئيسية التي أعلن عنها طلاب الكليات المجتمعية مع التوقعات المهنية طويلة الأجل، ودمجت الدراسة مصدرين متباينين من البيانات التعليمية والاقتصادية الوطنية حيث تم الحصول على عينة الطلاب الذين التحقوا بالكليات

المجتمعية العامة لمدة عامين من الدراسة الطولية لطلاب ما بعد المرحلة الثانوية والتي تتبعت مجموعة من الطلاب من 2011-2012 حتى 2013-2014. تضمنت مجموعة البيانات الثانية أرقام الوظائف الحالية والمتوقعة التي نظمتها وزارة العمل الأمريكية لعامي 2016 و2026. ولم يبدو أن هناك علاقة واضحة بين اختيار طلاب الكليات المجتمعية للتخصص المهني والتعليم التقني (CTE) وتوقعات سوق العمل. أشارت مواصفات النموذج المفضل إلى القرارات الخاصة بالتخصص في منطقتين من أكثر مناطق مجموعة التعليم المهني والتقني ربحية وارتبطت مجالات تكنولوجيا المعلومات والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) سلباً بنمو السوق المتوقع وتعدّ كليات المجتمع مهيئة بشكل خاص لتوفير مقررات التعليم المهني والتقني اللازمة لسد نقص العمالة المحلية، إلا أن الأبحاث الحالية لا توضح إلى أي مدى يختار طلاب كليات المجتمع تخصصات الدراسة الرئيسية في مجالات التعليم المهني والتقني بناءً على توقعات سوق العمل في تلك المجالات. تُعدّ هذه النتائج محل اهتمام الباحثين في ضوء السياسة الفيدرالية التي تُلزم برامج التعليم المهني والتقني بمواءمة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للاقتصادات المحلية.

دراسة دانييل و كليرمان (Ehlers & Kellermann, 2019) - Future Skills - The Future of Learning and Higher Education. Results of the International Future Skills Delphi Survey: هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية استعداد مؤسسات التعليم العالي لإعداد خريجي المستقبل للتغيير في المجتمع ومكان العمل في المستقبل في ألمانيا. واستخدمت الدراسة استطلاع رأي مجموعة من الخبراء، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة التي طبقت على عينة عشوائية تكونت من (50) خبيراً من مجتمع الدراسة، الذي تكون من خبراء أساتذة الجامعات من خلال استطلاع دلفي وكذلك استندت الدراسة على نتائج الدراسات السابقة حول مهارات المستقبل والسيناريوهات الموحدة للتعليم العالي في المستقبل. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من أهمها: أنه مع التغيرات الأساسية في سوق العمل والتحديات في مجتمعاتنا بسبب المحركات العالمية والتكنولوجية، يصبح البحث في مهارات المستقبل أكثر أهمية، وأن أغلب الدراسات تختزل مهارات المستقبل مباشرة في المهارات الرقمية فقط وهذا غير كافٍ، كما أظهرت نتائج الاستطلاع نظرة أوسع وتتجاوز متطلبات المهارات الرقمية.

دراسة كالهبرغ و دن (Kalleberg & Dunn, 2015) - Institutional Determinants of Labor Market Outcomes for Community College Students in North Carolina: استهدفت تحليل مدى نجاح طلاب كليات المجتمع في الاندماج في سوق العمل، مع التركيز على خصائص الطلاب الفردية وخصائص الكلية التي ينتمون إليها. شملت الدراسة عينة من 830,000 طالب خلال الفترة من 2001 إلى 2010. وأظهرت النتائج أن هناك خصائص معينة في كليات المجتمع تعزز من استقلالية الطلاب، خاصة الذكور الذين يدرسون فيها ويعملون في وظائف إضافية، بالإضافة إلى تصنيفهم ضمن فئة ذوي الدخل المحدود. كما أكدت الدراسة أن كليات المجتمع تلعب دوراً محورياً في خدمة سوق العمل وتأثيره على المستوى المحلي.

براهيمال (Brimhall, 2014) - Leadership strategies in high performing community colleges: a qualitative phenomenological study: هدفت إلى التعرف على الاستراتيجيات التي تؤدي إلى تحقيق أداء عالي المستوى في كليات المجتمع، وكذلك دراسة تأثير التحفيز على الإبداع ودوره في تحسين الأداء. اعتمدت الدراسة على إجراء مقابلات مع 17 رئيس كلية مجتمع من بين الكليات الأعلى أداءً في البلاد، وفقاً لتصنيف معهد آسين لعام 2013. وأظهرت النتائج أن استراتيجيات القيادة لها تأثير كبير على أداء الكلية، بما في ذلك المعايير والسمعة والغرض والتوجيه الاستراتيجي، مما يؤكد أهمية اعتماد رؤساء كليات المجتمع على هذه الاستراتيجيات لتعزيز الأداء وتحقيق الأهداف المنشودة.

3.3. التعقيب على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بدراسة التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. كما تُظهر

العديد من الدراسات، مثل الزهراني (2023) والقحطاني (2023)، التحديات التي تواجه التعليم العالي في تلبية متطلبات السوق، كما تتفق مع دراسة (البراك، 2024) بالاهتمام بدراسة دور برنامج تنمية القدرات البشرية في تأهيل طلاب كليات المجتمع بالمملكة العربية السعودية، أما أوجه الاختلاف فالدراسات السابقة تعتمد على استبيانات واستطلاعات لجمع البيانات وتحليل الواقع القائم، بينما تعتمد الدراسة الحالية على منهج تحليلي يستند إلى الأدبيات والوثائق، وتقديم تصور مقترح لتطوير برامج كليات المجتمع في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية.

4. منهجية البحث:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يركز على جمع المعلومات من مصادر متنوعة مثل الأبحاث والدراسات السابقة لجمع البيانات وتحليلها، ومن ثم تقديم تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية.

5. التصور المقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية:

اعتمدت الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس على الأدب النظري والدراسات السابقة وأهداف برنامج تنمية القدرات البشرية و برامجه، حيث تم التعرف على واقع مواءمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية؛ وكذلك التحديات التي تواجه كليات المجتمع في تحقيق المواءمة مع احتياجات سوق العمل، ومتطلبات مواءمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية، وانطلاقاً من ذلك تم تقديم تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية، وسيتم عرض التصور المقترح وفقاً لما يأتي:

1.5. منطلقات التصور المقترح:

ينبثق التصور المقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية من مجموعة من المنطلقات الفكرية والتربوية والتنموية التي تشكل الإطار المرجعي للتصور، وتُعبّر عن الأسس التي يستند إليها، ومن أبرز هذه المنطلقات ما يلي:

- مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، الذي يحث على الإتقان في العمل، والسعي للعلم النافع، وخدمة المجتمع.
- سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية والمتضمنة والاهتمام ببناء الفرد وإعداده.
- رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والتي تُعد منطلقاً استراتيجياً أساسياً، إذ تؤكد على ضرورة تطوير رأس المال البشري، وتوجيه مخرجات التعليم نحو الاحتياج الفعلي لسوق العمل، من خلال التركيز على الجودة، والكفاءة، والتدريب المهني، وتحقيق المواءمة بين التعليم والتنمية الاقتصادية.
- برنامج تنمية القدرات البشرية الذي يؤكد على أهمية تطوير رأس المال البشري وتعزيز مواءمة التعليم مع سوق العمل.
- الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم المتضمنة توفر بيئات تعليمية داعمة ومحفزة للتعليم.
- خطة التنمية العاشرة للمملكة والتي ركزت على المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.
- نتائج الدراسات والتقارير الوطنية التي أظهرت ضعف مواءمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل، ووجود فجوة بين البرامج المقدمة والمهارات الفعلية المطلوبة، مما يتطلب تصوراً يستجيب لهذه الفجوة ويُعيد هيكلة البرامج وفقاً لاحتياجات سوق العمل الفعلية.
- التحول الرقمي وثورة المهارات حيث يشهد العالم تحولاً واسعاً نحو المهارات الرقمية والتقنية المتقدمة، وتزايداً في الطلب على التخصصات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والتقنيات الناشئة، مما يستدعي إعادة توجيه برامج كليات المجتمع لتلائم هذه المتغيرات، وتُعزز من جاهزية الخريجين للوظائف الحديثة وريادة الأعمال.

- دعم التوجه نحو الاقتصاد المعرفي والوطني حيث تسعى المملكة للتحويل إلى اقتصاد معرفي يعتمد على الابتكار والإنتاجية، تُصبح كليات المجتمع ركيزة في إعداد كوادر وطنية قادرة على التفاعل مع معطيات الاقتصاد الجديد، وتقديم حلول تعليمية مرنة تلبي حاجات التنمية المستدامة.
- الحاجة الملحة لتعزيز التواصل المؤسسي بين كليات المجتمع وأرباب العمل، لضمان تصميم برامج مشتركة، وإتاحة فرص التدريب التعاوني، وتقييم المخرجات بصورة مستمرة لضمان ملاءمتها للواقع المهني.

2.5. مبررات التصور المقترح:

- تتعدد المبررات التي دعت إلى ضرورة تقديم تصور مقترح يسعى إلى مواءمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها كل من التعليم وسوق العمل. ويمكن توضيح هذه المبررات على النحو الآتي:
- تطبيق رؤية المملكة 2030م وبرنامج تنمية القدرات البشرية: ويمثل برنامج تنمية القدرات البشرية أحد أهم برامج رؤية المملكة 2030، حيث يهدف إلى تطوير مهارات أبناء الوطن ورفع جاهزيتهم لسوق العمل المحلي والعالمي، وكليات المجتمع تُعد أداة رئيسية لتنفيذ هذا البرنامج، الأمر الذي يتطلب إعادة هيكلة برامجها التعليمية والتدريبية بما يتسق مع مستهدفات الرؤية، وتحقيق التوازن بين التعليم الأكاديمي والمهارات المهنية اللازمة لقطاعات العمل الجديدة.
 - نتائج الدراسات المحلية السابقة التي كشفت عن انخفاض نسبة التوظيف بين خريجي كليات المجتمع بسبب ضعف المواءمة مع احتياجات سوق العمل.
 - هيمنة الجانب النظري على المناهج وعدم التركيز الكافي على المهارات التطبيقية والمهنية.
 - ضعف الشراكات المؤسسية مع القطاع الخاص: حيث لا تزال العلاقة بين كليات المجتمع والقطاع الخاص محدودة، سواء في تصميم البرامج أو في توفير فرص التدريب العملي أو التوظيف بعد التخرج.
 - نقص برامج التوجيه المهني والإرشاد الوظيفي مما يؤدي إلى اختيار تخصصات غير متوافقة مع متطلبات السوق.
 - التحولات السريعة في سوق العمل التي تتطلب تحديثاً مستمراً في البرامج التعليمية والتدريبية.
 - النجاح المذهل الذي حققته كليات المجتمع في الدول المتقدمة والتي أخذت بتطوير مخرجاتها بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.
 - التطلع لتحقيق التميز في كفاءة مخرجات الكليات لتغطية سوق العمل داخل المملكة.

3.5. أهداف التصور المقترح:

- يهدف التصور المقترح لتحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها الآتي:
- التعرف على واقع مخرجات كليات المجتمع ومدى توافقها مع متطلبات سوق العمل السعودي.
 - تطوير مناهج تعليمية مرنة وعصرية، تركز على المهارات التقنية والعملية.
 - تحديد المتطلبات البنيوية والتنظيمية اللازمة لمواءمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل، وفق مستهدفات "برنامج تنمية القدرات البشرية" أحد برامج رؤية المملكة 2030.
 - تشخيص أبرز التحديات التي تعيق تحقيق المواءمة الفاعلة.
 - تعزيز الشراكة الفعلية والمؤسسية بين كليات المجتمع والقطاع الخاص.
 - بناء آلية وطنية مستدامة لرصد وتحليل احتياجات سوق العمل.
 - دعم ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر بين طلاب كليات المجتمع.
 - توسيع نطاق التدريب العملي والتطبيقي ليشمل جميع التخصصات.

4.5. مكونات التصور المقترح

أولاً: استكمال تحويل كليات المجتمع إلى كليات تطبيقية متخصصة وتطوير مناهجها، ويتم ذلك من خلال:

- تطوير البرامج التعليمية بما يتناسب مع الأولويات الاقتصادية للمملكة مثل القطاعات الصناعية، التقنية، والطبية.
- استحداث برامج جديدة في تخصصات المستقبل، كتحليل البيانات، الأمن السيبراني، الذكاء الاصطناعي، تقنيات الطاقة المتجددة، الهندسة التطبيقية، وسلاسل الإمداد، وهي مجالات تُمثل محركات أساسية في الاقتصاد الحديث.
- تصميم المناهج بالشراكة مع جهات التوظيف، لضمان أن البرامج الأكاديمية تستجيب فعلياً لما يحتاجه السوق من مهارات ومعارف، مما يُعزز من قابلية التوظيف مباشرة بعد التخرج.
- تطبيق نظام "الشهادات المهنية المزدوجة" من الأساليب الفعالة التي تجمع بين التعليم الأكاديمي والتدريب المهني، بحيث يحصل الطالب على شهادة أكاديمية وأخرى مهنية معترف بها في نفس الوقت.
- تبني نماذج التعلم القائم على المشاريع والتعلم القائم على حل المشكلات (PBL)، لما لها من أثر إيجابي في تنمية التفكير النقدي، والقدرة على اتخاذ القرار، ومهارات العمل الجماعي.
- تحديث أساليب التقييم الأكاديمي ركيزة مهمة، بحيث يُصبح التقييم مبنياً على الإنجاز العملي والأداء التطبيقي بدلاً من الاعتماد الحصري على الاختبارات النظرية.
- إنشاء لجان تخصصية داخل كل كلية تطبيقية تتولى مراجعة البرامج بشكل دوري، والتأكد من مواعمتها مع مؤشرات الأداء، ومستهدفات التنمية الوطنية، ومعدلات التوظيف الفعلية للخريجين.
- إدماج المهارات الناعمة (Soft Skills) ضمن المقررات، مثل مهارات التواصل، القيادة، إدارة الوقت، العمل تحت الضغط، والتفكير الإبداعي، هو أمر ضروري لإعداد خريجين قادرين على الاندماج في بيئات العمل الحديثة.
- توفير التدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس لضمان قدرتهم على تدريس المناهج المطورة باستخدام أحدث أساليب التدريس التقني والتطبيقي، بما يضمن جودة التنفيذ الفعلي لعملية التحول.

ثانياً: تطوير البرامج التدريبية والمهنية، ويتم ذلك من خلال:

- تحديث البرامج التدريبية باستمرار بناءً على تحليل دقيق لمؤشرات التوظيف، ومعدلات الطلب في سوق العمل، بما يضمن توافقها مع التغيرات في القطاعات الإنتاجية والخدمية، لا سيما في ظل التحولات الرقمية والاقتصادية المتسارعة.
- إجراء مراجعة شاملة للبرامج الحالية لتحديد الفجوات المعرفية والمهارية، والعمل على تعديلها أو إيقافها إذا ثبت عدم جدواها في تأهيل الخريجين للفرص الوظيفية المتاحة، مع إدخال برامج جديدة تلبي متطلبات القطاعات الناشئة.
- تضمين البرامج التدريبية مهارات تأسيس المشاريع الصغيرة، وإدارة الأعمال، وتمويل المشاريع الناشئة، لتعزيز ثقافة العمل الحر لدى الطلاب.
- إنشاء حاضنات أعمال داخل كليات المجتمع، تكون بمثابة منصات لدعم الابتكار، وتقديم التدريب والاستشارات، وتوفير البيئة المناسبة لتجربة وتطوير المشاريع الريادية للطلاب.
- عمل برامج توجيه مهني مبكرة ومنظمة بدءاً من مرحلة التعليم العام، لتهيئة الطلاب لاختيار المسارات التعليمية والمهنية الملائمة لقدراتهم وميولهم واحتياجات السوق، ويستمر هذا التوجيه في كليات المجتمع عبر مراكز إرشاد مهني متخصصة.
- توفير فرص تلمذة صناعية وتدريب تعاوني حقيقي بالشراكة مع القطاعين العام والخاص، بحيث يُصبح الطالب جزءاً من بيئة العمل خلال فترة دراسته، مما يُعزز من اندماجه المهني ويزيد من فرص التوظيف.

- إلزام الطلاب بفترة تدريب ميداني لا تقل عن ستة أشهر قبل التخرج، يتم فيها تقييمهم من قبل جهة العمل والمشرف الأكاديمي، وتحسب كجزء من الدرجة النهائية، مما يُشجع على الجدية والانضباط في التدريب.
- تصميم وحدات تدريبية قصيرة مرنة (Micro-Credentials) تُركّز على مهارات محددة وقابلة للقياس، مما يتيح للطلاب تطوير مهاراتهم بسرعة، ويُمكنهم من الحصول على شهادات مهنية تُضاف إلى ملفهم الوظيفي..
- ثالثاً: الشراكة مع القطاع الخاص، وذلك من خلال:
 - توقيع اتفاقيات تعاون استراتيجية طويلة الأمد مع الشركات الوطنية الكبرى، والمؤسسات الصناعية والتقنية، تضمن مشاركة هذه الجهات في تصميم البرامج التعليمية والتدريبية، وتحديد المعايير المهنية المطلوبة للخريجين.
 - إنشاء مجالس استشارية من ممثلي القطاع الخاص داخل كل كلية، تكون مهمتها المساهمة في صياغة الخطط الدراسية، وتقديم التغذية الراجعة الدورية حول أداء الخريجين، واقتراح المجالات والتخصصات ذات الأولوية في السوق.
 - تصميم برامج تدريب تعاوني (Co-op programs) بالشراكة مع مؤسسات التوظيف، بحيث يكتسب الطلاب خبرة عملية حقيقية خلال فترة دراستهم، ويكون هذا التدريب جزءاً من متطلبات التخرج.
 - تشجيع الشركات على تقديم فرص تدريب إلزامية مدفوعة أو شبه مدفوعة للطلاب، مما يُحفزهم على استقطاب المتدربين المؤهلين وتجهيزهم مسبقاً لسوق العمل، ويُقلل من فجوة الانتقال بين الدراسة والتوظيف.
 - تفعيل برامج زيارات ميدانية منتظمة إلى مواقع العمل في المصانع والشركات والقطاعات الخدمية، تُنظمها الكليات بهدف تعريف الطلاب بواقع سوق العمل، وتعزيز فهمهم للمهارات والسلوكيات المطلوبة مهنيًا.
 - إشراك القطاع الخاص في تمويل وتطوير المختبرات ومراكز التدريب داخل الكليات، بما يضمن وجود بيئة تعليمية محدثة، ومعدات تحاكي بيئات العمل الحقيقية، ويسهم في تحسين كفاءة التدريب العملي.
 - تشجيع الشركات على المشاركة في تقييم الأداء الطلابي، خاصة في المقررات العملية، والتدريب الميداني، وذلك من خلال نماذج تقييم موحدة يتم إعدادها بالتعاون بين الكليات وجهات العمل.
 - إدراج ممثلين عن القطاع الخاص في لجان التخطيط الاستراتيجي للكليات، بما يساهم في اتخاذ قرارات أكثر واقعية وتوافقاً مع متطلبات السوق.
 - توقيع اتفاقيات تضمن توظيف نسبة من الخريجين المتميزين في برامج الشركات المستقبلية، أو توجيههم نحو برامج تأهيلية تمهيدية للتوظيف.
- رابعاً: إنشاء وحدة وطنية لاستشراف احتياجات سوق العمل من وظائفها ما يلي:
 - رصد الاتجاهات المستقبلية للوظائف والمهارات المطلوبة، من خلال تحليل البيانات الضخمة، ومؤشرات السوق، والتقارير الوطنية والدولية حول التغيرات التقنية والاقتصادية والمهنية.
 - جمع وتحليل وتحديث المعلومات المرتبطة بسوق العمل بشكل دوري، بحيث تُتاح لمتخذي القرار في الكليات والجامعات، ولقطاعات التدريب والتخطيط التربوي.
 - توفير معلومات دقيقة ومحدثة للمؤسسات التعليمية حول القطاعات المتنامية والوظائف المهددة بالاندثار، مما يُساعد في إعادة تصميم البرامج وتوجيه الموارد التعليمية نحو المسارات الأكثر طلباً.
 - وضع آليات مرنة لتحديث المناهج التعليمية في كليات المجتمع بناءً على تقارير تحليلية تصدر بشكل سنوي أو نصف سنوي، مما يُساعد على التفاعل السريع مع تحولات السوق.

- أن تعمل هذه الوحدة بشكل تكاملي مع وزارة التعليم، ووزارة الموارد البشرية، وهيئة الإحصاء، وهيئة تقويم التعليم والتدريب، إضافة إلى القطاع الخاص، لتشكيل شبكة معرفية شاملة تستند إلى التكامل لا التجزئة.
- إصدار أدلة سنوية أو نصف سنوية حول "الوظائف المستقبلية" و"المهارات الحرجة"، تكون بمثابة مراجع للطلاب، ولجان المناهج، والمستشارين المهنيين داخل الكليات.
- تزويد الوحدة بمنصات تفاعلية تُتيح للطلاب والمؤسسات الوصول إلى بيانات الطلب والعرض المهني حسب المناطق والتخصصات، مما يُساهم في توجيه الطلاب لاختيار البرامج الأكاديمية وفق رؤية مستقبلية.
- تكون المرجع الرسمي الذي تستند إليه قرارات القبول والتطوير والتوسع في البرامج، مما يُحقق التوازن بين مخرجات التعليم وحاجات التنمية.

5.5. متطلبات تطبيق التصور المقترح

- إصدار قرارات وتشريعات تنظيمية من الجهات العليا المعنية (مثل وزارة التعليم، ووزارة الموارد البشرية، وهيئة تقويم التعليم)، تُمكن كليات المجتمع من التحول الكامل إلى كليات تطبيقية، مع إعطائها الصلاحيات اللازمة لتطوير برامجها بما يتوافق مع متطلبات السوق.
- تهيئة بيئة تنظيمية مرنة تسمح بإعادة تصميم المناهج وتحديثها بشكل مستمر، بما يتناسب مع ديناميكية سوق العمل، وذلك عبر تمكين الكليات من تبني نماذج تصميم تعليمي مرن (Modular Curriculum)، يسهل تعديله بسرعة وفعالية.
- إقامة علاقات شراكة فعالة ومستدامة مع مؤسسات الأعمال في مختلف القطاعات، لتوفير التدريب العملي، والمساهمة في تصميم البرامج، وتقديم فرص توظيف، مما يعزز من موثوقية مخرجات الكلية في نظر أصحاب العمل.
- تجهيز معامل تخصصية حديثة، ومراكز تدريب، وورش عمل متقدمة، وأنظمة تعليم إلكتروني متكاملة، بما يضمن محاكاة بيئة العمل الواقعية وتوفير تعلم تطبيقي عالي الجودة.
- توفير حوافز مشجعة لكل من الطلاب والشركات المتعاونة، مثل تقديم مكافآت للمتدربين، وتحفيز القطاع الخاص عبر إعفاءات ضريبية أو امتيازات خاصة عند تقديم برامج تدريبية أو توظيف خريجين من الكليات.
- اعتماد تمويل متنوع ومرن يشمل التمويل الحكومي، والدعم من القطاع الخاص، والتمويل الذاتي من خلال الخدمات المقدمة، مثل برامج التعليم المستمر، والشهادات المهنية، والمشروعات المشتركة مع السوق.
- دمج أنظمة التعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد في تصميم البرامج الجديدة، لتوفير بيئة تعليمية مرنة وشاملة تتيح للطلاب الوصول إلى المحتوى في أي وقت، وتُعزز من التفاعل وتطوير المهارات الرقمية الضرورية لسوق العمل.
- إعداد أعضاء هيئة التدريس ليكونوا متمكنين من تقديم التعليم التطبيقي والتدريب المهني، من خلال برامج تدريبية متخصصة، وتحفيزهم على بناء علاقات فاعلة مع سوق العمل لتحديث معارفهم ومهاراتهم باستمرار.
- العمل على رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية كليات المجتمع ودورها المحوري في التنمية، من خلال حملات إعلامية هادفة تُبرز قصص النجاح، ومعدلات التوظيف، والمجالات المتقدمة التي تعمل بها الكليات، لكسب ثقة المجتمع والطلبة.
- تطوير استراتيجيات تسويقية فعالة للبرامج والتخصصات المطورة، باستخدام الوسائط الرقمية، والمنصات الإلكترونية، والمعارض المهنية، لضمان وصول المعلومات بدقة ووضوح إلى الفئات المستهدفة، وتحقيق معدلات إقبال مناسبة.
- تخصيص وحدات داخلية لتحليل البيانات المرتبطة بالاحتياج المهني، وتقديم تقارير دورية عن اتجاهات التوظيف، والمهارات المطلوبة، بالتكامل مع الوحدة الوطنية لاستشراف سوق العمل.

- إنشاء آلية فعالة لتتبع الخريجين بعد التخرج، وقياس مدى نجاحهم في الحصول على وظائف ذات صلة بتخصصاتهم، من أجل قياس أثر البرامج ومدى مواظمتها الفعلية لسوق العمل.

6.5. معوقات تطبيق التصور المقترح

- ضعف استقلالية كليات المجتمع إداريًا وماليًا: حيث إن معظم كليات المجتمع تُدار كأحد فروع الجامعات الأم، مما يُقيد مرونتها في تطوير برامجها، واتخاذ قرارات سريعة تتعلق بالشراكات أو تعديل المناهج..
- ضعف ارتباط البرامج الحالية بسوق العمل: فلا تزال العديد من البرامج تُبنى بطريقة أكاديمية تقليدية دون الرجوع للقطاع الصناعي والخدمي أو تحليل بيانات التوظيف..
- نقص التمويل المخصص لتطوير البنية التحتية والبرامج التطبيقية: حيث تعتمد الكليات غالبًا على ميزانيات جامعية محدودة لا تكفي لتحديث المعامل، أو استحداث تخصصات تقنية حديثة.
- عدم وضوح المسارات المهنية للطلبة: حيث يواجه كثير من الطلاب صعوبة في فهم الخيارات المهنية المتاحة لهم بعد التخرج من كليات المجتمع، مما يؤدي إلى ضعف الدافعية والانخراط في تخصصات غير مطلوبة.
- محدودية فرص التدريب العملي والميداني: فغالبًا ما تقتصر الكليات على اتفاقيات واضحة مع جهات التدريب، أو لا تتوفر لديها البيئة التقنية اللازمة لمحاكاة بيئة العمل الواقعية.
- ضعف ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر لدى الطلاب: حيث يُركز الكثير من الطلاب على الوظيفة التقليدية الحكومية أو الخاصة، مع غياب التوجه للمشاريع الذاتية أو الابتكار.
- ضعف نظام متابعة وتقييم لمخرجات الكليات: فلا توجد آلية مؤسسية ترصد ما إذا كان الخريجون يعملون في مجالات تخصصاتهم، أو تقيس رضا جهات التوظيف عن مستوى الكفاءة.
- القصور في تأهيل أعضاء هيئة التدريس للتعليم التطبيقي: حيث إن بعض أعضاء الهيئة التدريسية يفتقرون إلى الخبرة العملية أو التدريب الصناعي، مما يُضعف قدرة الكلية على تقديم تعليم تطبيقي حقيقي.
- ضعف التكامل بين الجهات التعليمية والتوظيفية: فهناك فجوة في التنسيق بين وزارتي التعليم والموارد البشرية، مما يؤدي إلى اختلالات في العرض والطلب المهني.
- ضعف الوعي المجتمعي بدور كليات المجتمع: فالبعض ينظر إليها على أنها خيار تعليمي ثانوي، مما يؤثر على استقطاب الطلبة، وثقة الأسر وأصحاب العمل بمخرجاتها.

7.5. سبل التغلب على المعوقات:

- منح الكليات التطبيقية استقلالًا إداريًا جزئيًا على الأقل، وتأسيس مجالس محلية لإدارة البرامج والتخصصات بالتنسيق مع سوق العمل المحلي، وتفعيل نظام الحوكمة المرنة داخل الكليات.
- إنشاء لجان مشتركة دائمة تضم ممثلين من القطاع الخاص للمساهمة في تصميم البرامج، وربط مناهج الكليات بالمؤهلات المهنية المطلوبة فعليًا في السوق.
- تنويع مصادر التمويل من خلال الشراكات مع القطاع الخاص، وتقديم برامج تدريبية مدفوعة أو تعليم مستمر للكادر الوظيفي، واستثمار البنية التحتية في تقديم خدمات ذات عائد مالي.
- تأسيس مراكز توجيه مهني فعالة داخل الكليات، تبدأ منذ الفصل الدراسي الأول، وتوفر خرائط للمسارات المهنية، وأدلة إرشادية مرتبطة بسوق العمل.

- توقيع اتفاقيات تعاون ملزمة مع جهات القطاع الخاص والحكومي، وتخصيص فصول دراسية تدريبية تحاكي المهنة، وتبني "نظام التلمذة الصناعية" بشكل تدريجي.
- دمج مقررات ريادة الأعمال في الخطة الدراسية، وتنظيم مسابقات للمشاريع الطلابية، وإنشاء حاضنات أعمال داخل الكليات لدعم أفكار الطلاب وتمويلها.
- إنشاء وحدة "تتبع الخريجين" (Alumni Tracking Unit) داخل كل كلية، تُجري استبيانات دورية، وتقارير أداء، وتستخدم البيانات لتحسين البرامج.
- تقديم برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس في المؤسسات الصناعية، وتشجيع التبادل الأكاديمي المهني، واستقطاب كوادر مهنية من السوق لتدريب الطلاب جزئياً.
- تفعيل الربط المؤسسي بين كليات المجتمع، وصندوق تنمية الموارد البشرية، ومكاتب التوظيف، لتبادل البيانات والتخطيط المشترك للبرامج.
- تنفيذ حملات إعلامية ممنهجة، تستعرض قصص نجاح، وشراكات مع مؤسسات كبرى، ومعدلات توظيف خريجي الكليات التطبيقية، لتحسين الصورة الذهنية عنها.

6. الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن مواءمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية تمثل ضرورة استراتيجية لتعزيز كفاءة التعليم العالي وتحقيق مستهدفات التنمية الوطنية في ضوء رؤية المملكة 2030 وبرنامج تنمية القدرات البشرية. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فجوة بين مخرجات كليات المجتمع والاحتياجات المتجددة لسوق العمل، تتجلى في محدودية توافق بعض البرامج والتخصصات مع المهارات المهنية والتقنية المطلوبة، وغلبة الجوانب النظرية على التطبيقية، وضعف فرص التدريب الميداني، وقصور الشراكات الفاعلة مع مؤسسات القطاع الخاص، إلى جانب بطء تحديث المناهج والبرامج التعليمية بما يواكب التحولات الاقتصادية والتقنية. كما تبين أن التحديات التي تواجه كليات المجتمع لا تقتصر على الجوانب الأكاديمية والتدريبية فحسب، بل تمتد إلى الجوانب التنظيمية والإدارية والمالية، وضعف آليات متابعة الخريجين وقياس مدى توافق كفاياتهم مع احتياجات جهات التوظيف، الأمر الذي يؤكد أن تحقيق المواءمة يتطلب معالجة تكاملية لهذه التحديات، والانتقال من التركيز على التوسع في إتاحة الفرص التعليمية إلى الاهتمام بجودة المخرجات وكفاءتها وقدرتها على المنافسة في سوق العمل.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة، يمكن الاستنتاج أن تحقيق المواءمة المستدامة بين مخرجات كليات المجتمع ومتطلبات سوق العمل يرتبط بمدى قدرة هذه الكليات على تبني تحول مؤسسي وتعليمي يعزز هويتها التطبيقية، ويحقق التكامل بين التعليم والتدريب والتوظيف، مستنداً إلى المبادرات والأهداف الاستراتيجية لبرنامج تنمية القدرات البشرية. ويتطلب ذلك التسريع في استكمال تحويل كليات المجتمع إلى كليات تطبيقية، وتعزيز استقلاليتها الإدارية والمالية، وتطوير برامجها ومناهجها بصورة دورية وفق الاحتياجات الفعلية والمستقبلية لسوق العمل، والتوسع في التدريب العملي الإلزامي قبل التخرج، وتفعيل الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص في تصميم البرامج وتنفيذها وتقويم مخرجاتها، إلى جانب تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس وتعزيز التوجيه المهني وآليات متابعة الخريجين. وانطلاقاً من ذلك، قدمت الدراسة تصوراً مقترحاً يقوم على تكامل هذه المتطلبات بوصفها مرتكزات أساسية لتطوير أداء كليات المجتمع ورفع جودة مخرجاتها. وتؤكد الدراسة أن نجاح هذا التصور يتطلب توافر الدعم المؤسسي والموارد اللازمة، بما يساهم في تعزيز جاهزية الخريجين، ورفع فرص توظيفهم، وتنمية الكفاءات الوطنية القادرة على مواكبة التحولات المتسارعة في سوق العمل، والإسهام بفاعلية في تحقيق مستهدفات برنامج تنمية القدرات البشرية ورؤية المملكة العربية السعودية 2030.

7. توصيات الدراسة:

- التسريع في استكمال تحويل كليات المجتمع إلى كليات تطبيقية عبر وضع خطة تنفيذية واضحة.
- تحديث المناهج وبرامج التدريب بالتعاون مع سوق العمل لضمان المواءمة مع متطلبات الوظائف الحديثة.
- إدراج برامج الإرشاد المهني المبكر لمساعدة الطلاب في اختيار التخصصات المناسبة لسوق العمل.
- تحسين تجربة التعلم من خلال التدريب العملي والتدريب الإلزامي قبل التخرج.
- دعم الابتكار وريادة الأعمال داخل كليات المجتمع عبر برامج حاضنات الأعمال.
- توسيع برامج التعليم الإلكتروني لزيادة فرص التعلم المرن والتدريب عن بعد.
- تحفيز الابتكار وريادة الأعمال عبر دعم المشاريع الطلابية الناشئة.
- تطوير مهارات الطلاب الرقمية والتقنية لمواكبة متطلبات العصر الحديث.
- وضع لجان متخصصة لمتابعة سير برنامج تنمية القدرات البشرية في كليات المجتمع.
- تقديم الدعم المالي والحوافز للخبراء والأعضاء لتقديم دورات تنمية القدرات البشرية بكليات المجتمع.
- عقد شراكات فعلية مع القطاع الخاص لتطوير المناهج بحيث تخدم سوق العمل السعودي.
- تفعيل الاتصال الفعال بين الإدارة وأعضاء هيئة التدريس والطلاب لتلبية احتياجاتهم.
- استقطاب خبراء ومتخصصين في سوق العمل المواءمة مخرجات الكلية مع سوق العمل.

8. الدراسات المقترحة:

- تقييم فاعلية الشراكات بين كليات المجتمع والقطاع الخاص في تحسين فرص توظيف الخريجين.
- دراسة مقارنة لنماذج كليات المجتمع الناجحة دولياً (مثل ألمانيا، سنغافورة) وإمكانية تطبيقها في السعودية.
- تحليل اقتصادي للعائد على الاستثمار في البرامج التطبيقية بكليات المجتمع.
- دراسة دور الحاضنات ومسارات الأعمال في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين طلاب كليات المجتمع.
- دراسة تتبعه لمعدلات توظيف خريجي كليات المجتمع ورضا أرباب العمل عن أدائهم.

9. المصادر والمراجع:

1.9. المصادر العربية:

- أحمد، زقاوة. (2017). البرامج الجامعية ومدى استجابتها لاحتياجات سوق العمل، مجلة التنمية البشرية، 7(1)، 159-188.
- باناعمة، فوزية. (2019). المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030: دراسة تحليلية، مجلة التربية، 1(184)، 725-746.

- بدري، أميرة. (2017). متطلبات سوق العمل السعودي من تخصصات تقنية المعلومات بين الواقع وتحديات التعليم العالي: دراسة تحليل مضمون. مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، 6(13)، 768-735.
- برنامج تنمية القدرات البشرية (2021-2025) الوثيقة الإعلامية.
- البراك، مشاعل. (2024). واقع تحقيق بعض مبادرات برنامج تنمية القدرات البشرية في كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع بجامعة الملك سعود، مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات، 101(1)، 252-236.
- البهنساوي، ليلي. (2018). الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل: دراسة على عينة من الخريجين بالحضر. مجلة كلية الآداب، 78(1)، 97-35.
- الحبيب، عبد الرحمن، والصقري، فهد. (2016). تقدير الذات الأكاديمية لدى طلاب كليات المجتمع بالمملكة العربية السعودية مجلة التربية بجامعة الأزهر، 2(169)، 174-209.
- الحطاب، أميرة، والحبيب، عبد الرحمن. (2016). مدخل استراتيجي لتحقيق التكامل بين وظائف كليات المجتمع السعودية ومتطلبات خطط التنمية. مجلة كلية التربية، 27(105)، 411-387.
- حمزة، أحمد. (2015). الموازنة بين مخرجات الجامعات واحتياجات سوق العمل: رؤية مستقبلية بالجامعات السعودية. مجلة الإرشاد النفسي، 42، 391-365.
- الخليوي، لينا. (2020). الموازنة بين مخرجات المجتمع وسوق العمل في المملكة العربية السعودية: كلية المجتمع في حفر الباطن أنموذجاً. مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، 23(خاص)، 33-21.
- خياط، لمى. و يامادا، ماكيو. (2019). تقرير مستقبل العمل والتعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء السياسات المطروحة للنقاش في مجموعة العشرين. الرياض: مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث.
- الرويثي، حمدي عبد الكريم حمدي. (2023). تدويل الكليات التطبيقية في المملكة العربية السعودية: المتطلبات والاتجاهات الحديثة. مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، 16، 272-239.
- الزهراني، عبد الله. (2023). الموازنة بين مخرجات التعليم لكليات المجتمع وسوق العمل: مقارنة في الممارسات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 14(3)، 1270-1234.
- ساعاتي، عبد الإله. (2009). دور كليات المجتمع في تحقيق الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل. المجلة العلمية للإدارة، 3(مايو)، 121-91.
- السيد، حسن؛ و ذكي، فاطمة؛ و عبدالعال، أسامة. (2018). تطوير التعليم الجامعي لمواجهة تحديات سوق العمل المصري في ضوء بعض النماذج العالمية المعاصرة. مجلة كلية التربية ببنها، 29(116)، 234-211.
- الشلهوب، صلاح. (2021، سبتمبر 19). تنمية القدرات البشرية قيمة عالمية للاقتصاد الوطني، جريدة الاقتصادية.
- الشمري، غربي، وحويطي، موسى. (2018). دور كليات المجتمع بجامعة الجوف في تلبية احتياجات سوق العمل: الواقع والتطلعات. المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل - العلوم الإنسانية والإدارية، 19(2)، 209-187.
- الطريف، وفاء. (2019). معايير الاعتماد الأكاديمي البرامجي لكليات المجتمع في المملكة العربية السعودية في ضوء التجربة الأمريكية، نموذج مقترح [أطروحة دكتوراه، غير منشورة]. جامعة الملك سعود.

- طنطاوي، رباب. (2022). دور الجامعة في تنمية القدرات البشرية للطلاب وعلاقته بالتحديات المستقبلية في ضوء رؤية المملكة 2030 (جامعة جازان كنموذج). *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، 6 (29) 70-29.
- العبيسي، رهيبي. (2017). تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل في ضوء الواقع الحالي لها. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، 10 (28)، 181-155.
- العتيبي، نوف. (2024). دور التعليم الجامعي في تنمية مهارات المستقبل لدى الطلبة في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية: جامعة شقراء أنموذجاً. *مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية*، 37، 130-98.
- العلوي، مها. (2019). دور السياسة التعليمية في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل: أسباب الفجوة والحلول. *المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية*، 33، 141-124.
- العودة، ابتسام؛ والعتيبي، بدر. (2020) دور الجامعات السعودية في تلبية احتياجات سوق العمل صيغة مقترحة، *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*، 3 (14)، 50-1.
- القحطاني، منال. (2023). تنمية القدرات البشرية لمختصي الخدمة الاجتماعية في ضوء برنامج تنمية القدرات البشرية: دراسة مطبقة على أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية*، 30، 183 – 156.
- القرعاوي، حياة. (2022) متطلبات سوق العمل السعودي بين الواقع وتحديات التعليم العالي لتحقيق رؤية 2030: تجربة اليابان أنموذجاً، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، 6 (4)، 73 – 46.
- المديش، علي. (2019). تسويق مخرجات كليات المجتمع في الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية جامعة زيان عاشور بالجلفة*، 3 (2) 12-1.
- المفيز، خولة. (2023). نموذج مقترح للتمويل المبني على الأداء في الكليات التطبيقية بالمملكة العربية السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية. *مجلة التربية*، 3 (197)، 350-295.

الهيئة العامة للإحصاء (2019) https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/labour_market

2.9. المصادر الأجنبية:

- Brimhal, Carrie. (2014). Leadership strategies in high performing community colleges: a qualitative phenomenological study. ProQuest, <http://www.minnstate.edu/system/presidents/profiles/brimhall.html>
- Cameron S, Janae.T (2021). Community College Career and Technical Education and Labor Market Projections: A National Study of Alignment. *Community College Review* . Volume 49 Issue 2, April. pp. 107–130.
- Ehlers, Ulf. D., Kellermann, Sarah A. (2019). Future Skills - The Future of Learning and Higher Education. Results of the International Future Skills Delphi Survey.

Kalleberg ,A. & Dunn ,M. (2015) Institutional Determinants of Labor Market Outcomes for Community College Students in North Carolina. *Education Database*.

Sudhir, k. (2006). Open Learning in Primary and Secondary Schools towards the School of Tomorrow in the Information Society. *Educational Media International*.35 (4), 278-299.

جميع الحقوق محفوظة © 2026، الباحثة/ خولة بنت نايف الأحمد، الباحثة/ ريم بنت صادق المحمد، أ.د/ حصة بنت سعد العريفي، (CC BY NC 4.0)

Doi: <https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v8.90.7>